

اقتصاد

توقف تصدير الخضار يخفض أسعارها محلياً.. واستمرار تصدير الفواكه بحراً وجواً



وائل الدغلي

كشف رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو لهـ«الوطن» عن توقف صادرات الخضار السورية نتيجة إغلاق المعابر الحدودية مع الأردن والعراق، وضعف إمكانية التصدير عبر الجو أو البحر حالياً، الأمر الذي يكبد المزارعين خسائر كبيرة.

وكشف عن وجود إنتاج كبير من مادة البطاطا خلال العروة الحالية تصل إلى ٧٠٠ ألف طن، في حين لا يزيد الاستهلاك المحلي عن ٣٠٠ ألف طن، وكان العراق المركز الرئيسي لهذه الصادرات، ومع إغلاق المعبر منذ أسبوعين قلم يعد هناك من سوق للتصريف ولا يمكن تصدير البطاطا أو البندورة عبر الطائرات لأن كلفة الشحن تصل إلى دولار، في حين سعر البطاطا عالمياً لا يتجاوز ٣٠ سنتاً وكذلك الشحن البحري لديه صعوبات كبيرة وتكاليف عالية.

ورأى كشتو أنه نتيجة لذلك زادت كميات الخضار المعروضة في الأسواق المحلية بشكل كبير، ما أدى إلى انخفاض الأسعار لمستويات قياسية خلال الأزمة، حيث يتم استرجار البطاطا من الفلاحين بسعر يتراوح بين ٣٠ إلى ٣٥ ليرة، وبمقارنة أسعار الخضار بين شهري أيار وحزيران بحسب نشرة ترموين دمشق نلاحظ انخفاضاً كبيراً جداً في الأسعار يقدر بحوالي ٥٠ بالمئة، حيث انخفض سعر كيلو البندورة من

مؤسسة الخزن لشراء جزء من المحصول بسعر أفضل لتخزينه ثم يطرح على المواطنين بأسعار مقبولة خلال الفترة المقبلة وعدم عودة السعر لمستويات فوق الـ١٠٠ ليرة.

وبمقارنة أسعار الخضار بين شهري أيار وحزيران بحسب نشرة ترموين دمشق نلاحظ انخفاضاً كبيراً جداً في الأسعار يقدر بحوالي ٥٠ بالمئة، حيث انخفض سعر كيلو البندورة من

٢٠٠ ليرة إلى ٧٥ ليرة وكيло الخيار البلدي من ١٨٠ ليرة إلى ٨٥ ليرة وكيло البطاطا من ١٢٠ ليرة إلى ٧٥ ليرة.

وحول موضوع استيراد الأبقار أشار إلى أن الموضوع أصبح معضلة لكثرة الإجراءات الروتينية لإتمام هذه العملية في سورية وهولندا وحتى الآن وبعد شهر طويلة لم تنته هذه الإجراءات لدى الدولة المصدرة ومن غير



٨٠ مليار ليرة رصدتها الحكومة لتسويق المحصول ٢٠ ليرة زيادة لكل كيلو قمح تستجره الحكومة من المناطق غير الآمنة كأجور نقل

عبد الهادي شباط

كشف مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب موسى ثواف العلي لهـ«الوطن» عن رصد مبلغ ٨٠ مليار ليرة من الحكومة لتسويق محصول القمح لهذا الموسم وأن هذا المبلغ سيحول إلى حساب المؤسسة على سلفات (دفعات) حيث تم تحويل الدفعة الأولى والبالغة نحو ١٠ مليارات ليرة إلى حساب المؤسسة وأن ذلك يأتي في إطار تسهيل وتسريع دفع ثمن محاصيل الأقمح المسلمة للمؤسسة من قبل الفلاحين خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسليم المحصول وأن فروع المصرف الزراعي المنتشرة في المحافظات والمناطق جاهزة لتسليم ثمن المحاصيل للمزارعين إما بطريقة النقد (الدفع المباشر) أو من خلال تسليم وصل ما في المبلغ بناء على رغبة الفلاح وأنه في حال عدم وجود فرع للمصرف الزراعي في أي منطقة سيتم إحالة الفلاحين إلى أقرب فرع لمناطقهم.

وحول كيفية توريد المحصول وتسويقه من المناطق غير الآمنة بين العلي أنه تم اتخاذ جملة من الآليات لاسترجار الأقمح من هذه المناطق منها بالتعاون مع بعض التجار أو الشركات مقابل أجره نقل محددة ومتفق عليها مع المؤسسة، تصل إلى ٢٠ ليرة عن كل كيلو غرام واحد من القمح، وذلك حسب بعد وقرب المنطقة من مراكز

المعروف الموعد المحدد لذلك. مدير فرع مؤسسة الخزن في دمشق فاروق العطوان أوضح لهـ«الوطن» أن المؤسسة مهتمة باسترجار البطاطا من الفلاحين بناءً على طلبهم، ولخلق التوازن في السوق هناك تنسيق مع اتحاد الفلاحين لهذا الأمر وقد قمنا بتوقيع اتفاق مع اتحاد فلاحي دمشق في الأسبوع الماضي لاسترجار البطاطا من النوعية التي يمكن تخزينها لأن الموجودة حالياً في الأسواق غير قابلة للتخزين، وذلك من بعض المناطق المرتفعة المحيطة بدمشق والتي يمكن الوصول إليها، وسيبدأ استرجار منتصف الشهر الحالي وهناك نحو ٥ آلاف دونم مزروعة بالبطاطا، ونأمل استرجار كمية أكثر من ٤ آلاف طن وهذا يتوقف على التزام الفلاحين معنا وحسب إمكانيات المؤسسة.

وأشار إلى أن وقف التصدير لم يشمل الفواكه لأن أسواقها مختلفة وذات أسعار عالية ويتم الشحن حالياً عبر البحر والجو وهناك فواكه كالفرايز تصدر بشكل كبير من طرطوس إلى لبنان.

وبحسب بيانات المديرية العامة للجمارك حول حجم صادرات الخضار والفواكه خلال الربع الأول من العام الحالي تم تصدير ٣١ ألف طن من التفاح الطازج و٦ آلاف طن من الجزر واللث والبقلي وحوالي ٥ آلاف طن من ملفوف بروكسل و٤ آلاف طن من البندورة.

الناذة، كالأظمة الجمركية وتعهد إعادة قطع التصدير.

ومن أحد الأسباب أيضاً للتعديل هو أن الاستمرار بتطبيق أحكام الرسوم وتعليماته التنفيذية يعني السماح لجميع المواطنين بإخراج المركبات الآلية بمختلف أنواعها «سباحية، نبات الأشغال الهندسية»، ودون إمكانية استيراد بديل منها، مما يؤدي لحرمان الاقتصاد الوطني من الاستفادة من هذه المركبات.

ومن جهة أخرى أكد المجتمعون أن الرسوم /١٤/ يتعارض مع أحكام الرسوم /٦١/ لعام

للمرسوم /١٤/، مع اقتراح إعداد كتاب خاص بهذا الشأن إلى رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي لإعادة مناقشة المرسوم المذكور منسجماً مقترحين.

طالب المجتمعون في المقترح الأول بإلغاء المرسوم /١٤/ على اعتبار أنه مضت فترة زمنية على صدوره والمفروض أنه حقق الغاية من صدوره.

أما المقترح الثاني فتضمن تعديل المرسوم واقتصاره فقط على المركبات التي خرجت قبل تاريخ صدوره وتحديد مدة زمنية لتسوية أوضاعها لعدة أسباب، وهي أن موضوع

الاستفادة منها.

المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» في هذا الشأن تؤكد أن اجتماعاً عقد مؤخراً في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ناقش التعليمات التنفيذية للمرسوم المذكور برئاسة معاون وزير الاقتصاد الدكتور عبد السلام علي وبحضور ممثلين عن وزارة الأشغال العامة ومصرف سورية المركزي والهيئة العامة للضرائب والرسوم ووزارة النقل.

وبحسب محضر الاجتماع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، توصل الاجتماع إلى عدم جدوى العمل بالتعليمات التنفيذية

الوطن

بعد عام تقريباً من تنفيذه، اتضح للجهات المعنية عدم جدوى التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم /١٤/ لعام ٢٠١٤ الذي حظر على مالكي المركبات الآلية المسجلة لدى مديريات النقل إخراج مركباتهم خارج القطر من المنافذ الحدودية بقصد بيعها إلا بعد إيقافها عن السير وتسديد جميع الرسوم المالية المترتبة عليها، فاستمرار العمل به يعني عدم تأمين بديل من السيارات التي يتم إخراجها وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من

مقترحات حكومية لمنع إخراج المركبات السورية خارج القطر بقصد البيع

المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية يدرسان إدراج شركات الصرافة في البورصة

البورصة، وهو ما يتعارض مع النص القانوني لتشكيل سوق دمشق للأوراق المالية، مشيراً إلى أن أهم عمل للجنة سيكون إيجاد حل لهذا الخلاف الذي نتج عن التواتر الزمني في إصدار القوانين، ثم يتم التوافق مع المصرف المركزي على عملية إدراج شركات الصرافة ضمن البورصة، وبعد ذلك يتم التباحث مع شركات الصرافة نفسها من أجل عملية الإدراج، كونه يوجد بند في قانون الشركات، ينص على أن أي شركة مساهمة يجب أن تدرج في سوق الأوراق المالية، ولكن لا يمكن أن تطلب من الشركات المساهمة أن تدرج ضمن السوق قبل أن تحل مشاكلها القانونية لتداول الأسهم.

ومن جهة أخرى أوضح هزيمة أن هيئة الأوراق والأسواق المالية قامت بتشكيل اللجنة المختصة بتأسيس سوق الأسهم والسندات، وقد بدأت اللجنة عملها ودراسة القوانين والتفاصيل المتعلقة بسوق السندات لتقوم في نهاية عملها برفع المقترحات والتوصيات للهيئة وعرضها على الجهات المختصة ليتم العمل على تأسيس سوق

علي محمود سليمان

كشف عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية الدكتور محمد عصام هزيمة لهـ«الوطن»، عن تشكيل لجنة مشتركة مع مصرف سورية المركزي من أجل دراسة إدراج شركات الصرافة في سوق دمشق للأوراق المالية، إضافة إلى مواضيع أخرى تهم عمل الجهتين.

وفي تصريح لهـ«الوطن» أوضح هزيمة أن اللجنة تشكلت منذ فترة قريبة وعقدت أول اجتماعاتها، وتم إعداد جدول أعمال للجنة سيكون في أول أولوياته وضع شروط إدراج شركات الصرافة في سوق دمشق للأوراق المالية وإقرار إدراجها.

ولفت هزيمة إلى أهم النقاط التي ستركز على حلها للجنة هو موضوع الاختلاف الزمني في إصدار القوانين، حيث صدر قانون تشكيل شركات الصرافة بفترة زمنية قبل وجود بورصة دمشق، والنص القانوني المتعلق بتشكيلها ينص على أخذ موافقة المصرف المركزي عند تداول أسهم هذه الشركات في

السندات. وبين مصدر مسؤول في مصرف سورية المركزي أنه يمكن طرح أي موضوع على اللجنة المشتركة مع هيئة الأوراق والأسواق المالية، كون هناك مقاربة شاملة بين الجهتين فيما يتعلق بالقطاع المالي، وسوق الأسهم والسندات وفيما يتعلق بشركات الصرافة والمصارف الخاصة، لافتاً إلى أن القطاع أصبح يحتاج إلى تنسيق كبير بين الجهات المعنية به كافة، وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية، حيث شهد العالم تشكيل مجلس أعلى للاستقرار المالي في أوروبا وفي العديد من دول العالم، يضم هذا المجلس هيئة الإشراف المالي بين كل الصبغ في سورية.

غرفة تجارة دمشق تشكل ٢٠ لجنة لرصد الظواهر الإيجابية والسلبية في النشاط الاقتصادي

الوطن

شكل مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عشرين لجنة قطاعية وضعت لائحة بأحكام وضوابط آليات عمل وتشكيل هذه اللجان وذلك استناداً إلى النظام الداخلي للرفة لضمان تمثيل أكبر وتمثيل القطاع في اللجان الحكومية وتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي من خلال الغرفة وحددت الغرفة توصيفاً خاصاً بكل لجنة ومهام محددة والتزامات هذه اللجان وجهات ارتباطها مع القطاع الحكومي وذلك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين مجتمع الأعمال في سورية وتوطيد العلاقات التجارية بين الدول ورصد الظواهر الإيجابية والسلبية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي الذي تملكه اللجنة مع تحليل هذه الظواهر والعمل على مواجهتها وتوفير المعلومات والإحصائيات والتقارير والبحوث والدراسات المتخصصة للعاملين في حقل النشاط الاقتصادي.

وتعمل هذه اللجان على مساعدة أعضاء غرفة تجارة دمشق والشركات العاملة في دمشق للعمل في بيئة ملائمة للأعمال التجارية وتشكل هذه اللجان لمدة سنتين قابلة للتجديد وتقوم كل لجنة من هذه اللجان بتشكيل فرق عمل من أعضاء اللجنة أو من خارجها لدراسة أي مشكلة أو تحديات تعترض آلية عمل القطاع وإقرار التوصيات التي تخرج بها تلك الفرق في اجتماعات المجلس الإدارية وبالتنسيق مع اللجان الأخرى ويحق لتنسيب الغرفة طلب اجتماع طارئ لأي لجنة قطاعية لمواجهة مشكلة محددة بعد موافقة مجلس إدارة الغرفة على ذلك، على أن تشكل لجان الفلحة من خلال مجلس الإدارة ويكون لها ميزانية منفصلة يتم إقرار ميزانيتها من مجلس الغرفة وتلزم كل لجنة بتزويد مجلس إدارة الغرفة بخطة عمل سنوية للجنة تشمل كافة الأعمال والمهام الخاصة بعمل اللجنة.

تحويل مديرية منظمة التجارة العالمية إلى مديرية للسياسات الاقتصادية

الوطن

وإجراء المقتضى اللازم بشأنها مع الجهات ذات العلاقة إضافة إلى المساهمة في دراسة الأثر التشريعي للقوانين وتطوير المنظومة التشريعية والأطر التنظيمية المؤسساتية لتعزيز القدرة الاقتصادية الوطنية. وتقوم دائرة السياسات المالية والتقدية بجمع البيانات ومتابعة التقارير المتعلقة بشؤون السياسات المالية والتقدية ودراسة وتقييم السياسات المالية والتقدية وتقديم المقترحات والبدائل الممكنة في مجال سياسات الإصلاح المالي والضريبي وسياسات الدعم وأثارها الاقتصادية والسياسات الحمائية الموجهة لدعم قطاع الأعمال المحلي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة واليات التمويل المقترحة وسياسات إصلاح المنظومة السعريّة للمنتجات والخدمات ذات الأولوية وأثرها على الاقتصاد والمجتمع وتطوير السياسات والإجراءات التي تساهم في زيادة الإيرادات الحكومية وترقد الخزينة بالقطاع الأجنبي وأسند منصب مديرية السياسات إلى المهندس الزراعية سامية المعري العاملة في الفئة الأولى في الإدارة المركزية في الوزارة.

وأصدر وزير الاقتصاد قراراً أسند بموجبه تفويضات وصلاحيات إلى معاون وزير الاقتصاد سامر الخليل المعين حديثاً في هذا المنصب.

دعوة إلى حضور اجتماع الهيئة العامة والغير عادية لمساهمي بنك الأردن - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة

يسر مجلس إدارة بنك الأردن - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية والغير عادية الذي سيعقد في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء 2015/6/16 في قاعة زونوبيا في فندق (الداما روز) الكائن في دمشق وذلك للنظر بالأمور المدرجة على جدول الأعمال المبين تالياً :

- 1 - الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2014 وخطة العمل للعام 2015 .
- 2 - الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته والحسابات الختامية لعام 2014.
- 3 - مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2014 والمصادقة عليها
- 4 - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2014/12/31 وفقاً لأحكام القانون.
- 5 - انتخاب مدققي حسابات البنك للعام المالي 2015 وتحديد أتعابهم.
- 6 - عرض تعيين عضو مجلس إدارة جديد بدل من العضو المستقيل.
- 7 - انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد بدلاً من أعضاء مجلس الإدارة المنتهية مدة ولايتهم.
- 8 - عرض قرار مجلس النقد والتسليف بالمصادقة على بعض التعديلات على النظام الأساسي للبنك المقررة سابقاً من الهيئات العامة.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة العادية والغير عادية المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً بدءاً من يوم الاثنين الواقع في 1 حزيران 2015 من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في السبع بحرات بداية شارع بغداد مبنى بنك الأردن - سورية مصطحبين معهم وثيقة تثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى وثائق إثبات الشخصية ، علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك ينتهي في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في 15 حزيران 2015 لينتقل التسجيل إلى فندق الداما روز في دمشق من الساعة التاسعة صباحاً ويستمر حتى الساعة الثانية عشر من يوم انعقاد الجلسة.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية والغير عادية في تمام الساعة الثانية عشر من يوم الثلاثاء الواقع في 16 حزيران 2015 في فندق الداما روز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الواحدة ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع في 16 حزيران 2015 لتتعدد هيئة عامة عادية وغير عادية جديدة في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء 16 حزيران 2015 وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ، وفي حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة فإنه سيفقد حقه في حضور الاجتماع.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالمصرف على الرقم التالي : 01122900010

رئيس مجلس الإدارة

توفيق شاکر فاخوري